الفصل الأول

الإطار العام للبحث

مقدمة .

مشكلة البحث .

أهمية البحث .

أهداف البحث .

حدود البحث .

منهج البحث .

مصادر البحث .

مصطلحات البحث .

الدراسات السابقة .

تخطيط البحث .

مقدمة :

يعتبر التعليم المدخل الأساسى لتطوير البناء الاجتماعى ، حيث يؤدى دوراً أساسياً فى حياة المجتمع وله أبعاده الاقتصادية التى تتمثل فى حجم الاستثمارات المتاحة للعملية التعليمية وفى العائد البشرى بين خريجى مختلف المراحل الذين يتسلحون بالمعارف والمهارات ليكونوا أدوات تنفيذ للخطة القومية للتنمية الشاملة . كما له أبعاده الاجتماعية التى تتمثل فى كونه حقاً أساسياً لكل مواطن ، وأن تصل الخدمات التعليمية إلى كل تجمع سكانى مهما كان حجمه وأينما كان موقعه وفى إطار الفرص المتكافئة[١].

ولم يعد التعليم كما كان قديماً مجرد خدمة تؤدى للأفراد بل أصبح استثماراً قومياً من الدرجة الأولى له عائد حيث يمكنه أن يسهم فى دفع عجلة الإنتاج القومى وإعداد القوى البشرية التى تقع على عاتقها مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فالتطورات الاقتصادية الحديثة وزيادة الاهتمام بتحقيق أقصى معدلات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ثم الاعتراف المتزايد بالتعليم على اعتباره أداة كبرى لإنتاج القوى العاملة المدربة وإكسابها مختلف صور المهارة والمعرفة بالإضافة إلى الإيمان بقدرة التعليم على خلق المناخ الثقافى والفكرى الذى يساعد على حدوث التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كل هذا حول النظرة إلى التعليم من مجرد خدمة أو سلعة استهلاكية إلى جعله مشروعاً استثمارياً وأداة خطيرة من أدوات الإنتاج [٢].

لهذا يعتبر الاستثمار فى التعليم استثماراً اقتصادياً يدفع ويطور عمليات الإنتاج ، فالتعليم لا يعتبر استثماراً حقيقياً إلا بقدر عوائده الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية قياساً لما ينفق عليه من جهد ومال .

وقد ترتب على النظرة الاقتصادية للتعليم الاهتمام بضرورة ترشيد رأس المال المستثمر فيه وترشيد وجوه الإنفاق عليه وتحقيق أقصى عائد له وذلك عن طريق رفع

---

(١) وزارة التربية والتعليم : المركز القومى للبحوث - الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات ، تطوير التربية والتعليم فى ج.م.ع من ١٩٨٢/٨١ إلى ١٩٨٤/٨٣ ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ١٨ .

(٢) محمد سيف الدين فهمى : العائد من التعليم ، دراسة قدمت لمؤتمر التعليم فى الدولة العصرية المنعقد بنقابة المهن التعليمية بالقاهرة فى المدة من ٢٠ - ٢٣ فبراير ١٩٧١ ، لجنة اقتصاديات التعليم .

الكفاءة التعليمية – ويقصد بالكفاءة التعليمية فى مفهومها الاقتصادى الحصول على أكبر عائد ممكن بأقل جهد ومال وفى أسرع وقت ، وبمعنى آخر الحصول على أكبر قدر من المخرجات التعليمية مع أكبر اقتصاد فى المدخلات أو الحصول على مقدار معين من المخرجات باستخدام أدنى حد من المدخلات – (١).

إن التقدم وبناء الأمم الحديثة لا يتوقف فقط على ما لديها من موارد طبيعية ومادية ، وإنما يعتمد فى المقام الأول على تنمية القوى البشرية ، الأمر الذى يعنى زيادة فى المعارف والمهارات والقدرات لدى جميع أفراد المجتمع . فرأس المال والثروات الطبيعية وغيرها من العوامل الاقتصادية لها دورها فى النمو الاقتصادى ، ولكن عنصر القوى البشرية يعتبر أكثر أهمية . ذلك لأن الجهد البشرى هو الذى يؤدى بصورة أساسية إلى التقدم وإلى النمو الاجتماعى والاقتصادى والثقافى (٢).

فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على عدة عناصر ، من أبرزها العنصر البشرى ، لما يتمثل فيه من كفاءة فى الأداء من خلال تطوير إمكاناته ومهاراته ، والذى يعد الركيزة الأساسية للتنمية فى أى من البلدان . وقد أدركت الدول أن أى جهد يبذل فى ميدان التنمية يكون قاصراً عن تحقيق هدفه دون إعداد العنصر البشرى القادر على إحداث عملية التنمية ودفعها إلى الأمام ، خاصة بعد أن أصبحت قوة الدولة لا تعتمد على الإمكانات والثروات الطبيعية فحسب ، دون إعتمادها على ما تمتلكه من ثروات حقيقية تتمثل فى ثرواتها البشرية ومدى كفاءة هذه الثروة ونوعيتها (٣). فللثرة البشرية أهمية كبيرة تفوق فى أهميتها الثروات الطبيعية والإمكانات المادية ، إذ لا يمكن استخدام هذه الثروات والامكانات بشكل فعال فى تقدم البلد من غير وجود الإنسان

---

(١) محمد منير مرسى : الإدارة التعليمية ، أصولها وتطبيقاتها ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧٧ ، الطبعة الثانية ، ص ١٥٩ .

(٢) فردريك هاريسون وتشارلز مايرز : التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادى ، ترجمة إبراهيم حافظ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ص ٢٩ – ٣٠ .

(٣) رزق حسين : إقبال الطلبة على التعليم التقنى والمهنى فى الوطن العربى ، الاتحاد العربى للتعليم التقنى ، الندوة العربية حول إقبال الطلبة على التعليم التقنى والمهنى ، تونس ١٠ – ١٣ يوليو ١٩٨٤ ، مطبعة بغداد ١٩٨٥ ، ص ١٦ .

القادر على استخدامها . وهنا يبرز دور التعليم وأهميته فى بناء وتنمية القوى البشرية المنتجة باعتباره أهم أدوات صناعة الإنسان المعاصر .

لقد أكدت عدة دراسات أن التعليم هو الركيزة فى هذه التنمية ، منها دراسات فونس فى أمريكا ، والتى أكدت أن للتعليم دوراً فى التنمية الاقتصادية ، وفى زيادة الدخل القومى ، وأجرى دراسته بين عامى (١٩٠٠ و ١٩٥٧) ، فبينت أن هذا الدور يبلغ حوالى ٢١ ٪ إلى ٢٩ ٪ . كما قامت دراسات حديثة أخرى فى اليابان فى مكتب البحوث التابع لوزارة التربية ، وانتهت أيضاً إلى أن دور التربية يبلغ حوالى ٢٧ ٪ فى زيادة الدخل (١).

لقد أوضحت هذه الدراسات وغيرها من الدراسات التى أجريت فى عدد من البلدان النسبة العالية التى يسهم بها التعليم فى زيادة إنتاجية الفرد وفى زيادة الدخل القومى .

ومن أجل ذلك تتسابق الدول لتنمية رأس مالها البشرى والعمل على إعداده إعداداً جيداً . فتزايد الاهتمام بالتعليم من جانب الحكومات كما زاد الطلب الاجتماعى عليه بخطى سريعة لم يسبق لها مثيل .

وترتب على ذلك زيادة ضخمة فى أعداد المقبولين فى المؤسسات التعليمية وفى أعداد المعلمين وفى المبانى المدرسية ، كما كان أمراً طبيعياً أن زاد حجم الإنفاق عليه وأخذت مصروفاته فى جميع الدول الغنية منها والفقيرة تمتص نصيباً مرتفعاً من الميزانية العامة وقدراً غير ضئيلاً من الدخل القومى . فعلى الصعيد العالمى بلغت النفقات العمومية المخصصة عام ١٩٦٨ للمؤسسات التربوية حوالى ١٣٢ مليار دولار مقابل ٤ر٥٤ مليار فى عام ١٩٦١/٦٠ . وتزايدت إعتمادات التربية فى ميزانيات الدول من ٥ر١٣ ٪ عام ١٩٦٠ إلى ٥ر١٥ ٪ عام ١٩٦٥ (٢).

---

(١) عبدالله عبدالدائم : أهمية التخطيط التربوى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مطبعة وزارة التربية والتعليم ، بغداد ١٩٧٠ ، ص ٢١ .

(٢) حامد عمار : فى اقتصاديات التعليم ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٦٨ - ٩٥ بتصرف .

وإذا كان التعليم يلعب دوراً هاماً فى تنمية الموارد البشرية ، فإن التعليم الجامعى من المؤسسات الهامة فى تشكيل رأس المال البشرى فى مستواه العالى . لذلك حظى التعليم العالى فى العصر الحاضر باهتمام كبير ، ليس باعتباره قمة السلم التعليمى فحسب ، بل أيضاً لأنه يمثل مراكز اشعاع فكرى ، وتأهيل علمى ، وتدريب على البحث . وما يراد من الجامعة هو أن تكون باحثة عن الحقائق الجديدة والمتمردة عن المعتقدات القديمة الجامدة والمحافظة على تراث المجتمع وصيانته واستمراره والمشكلة لشبابه والباحثة عن سبل مستقبله (١).

وإذا كان التعليم الجامعى قد حظى بهذه الدرجة من الاهتمام فى الدول المتقدمة ، فإن الأمر يكون أكثر إلحاحاً فى المجتمعات النامية وذلك لعدة أسباب أهمها :

أولاً : أن الثروة البشرية فى هذه المجتمعات تمثل العنصر الرئيسى بين عناصر الإنتاج ، وبالتالى فإن برامج التنمية فيها تعتمد فى كثير من جوانبها على طريقة إعداد هذا العنصر .

ثانياً : أن هناك حاجة ملحة لتحقيق معدلات نمو عالية حتى تلحق بركب التقدم والرخاء ، أو على الأقل حتى لا تتسع الفجوة القائمة بينها وبين المجتمعات المتقدمة (٢).

وفى هذا الصدد يقول تيودور شولتز (Theoder, W. Schultz) « من مهام التعليم الجامعى أنه يوفر احتياجات المجتمع من المهارات العالية وخاصة الحاجات المستقبلية ، وتظهر هذه الوظيفة بوضوح فى الدول التى فى أول خطوات التنمية الاقتصادية ، لأن هذه الدول تكون فى أمس الحاجة إلى القوة العاملة المؤهلة والمدربة على مستوى عالى » (٣).

---

(١) ف . كومبز : أزمة التعليم فى عالمنا المعاصر ، ترجمة أحمد خيرى كاظم وجابر عبدالحميد ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧١ ، ص ٢١٦ .

(٢) محمد حافظ غانم : دور الجامعات فى عالم متغير ، ترجمة عبدالعزيز سليمان وإبراهيم عصمت مطاوع ، دار نهضة مصر ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص م .

(3) Theodor W. Schultz : The Economic Value of Education, New York, Columbia University Press, 1963, p. 39.

ومن هنا يبدأ التخطيط للتعليم العالى بعامه الجامعى بخاصة ، الذى يعتبر قمة السلم التعليمى فى أى نظام تربوى ، إذ يقوم بإعداد وتأهيل المستويات الفنية والعلمية القادرة على القيام بالوظائف القيادية والاستراتيجية ، إضافة إلى دوره الرئيسى فى إدارة التنمية ، كما يسهم فى توفير المهارات والمهن المطلوبة لتنفيذ خطط التنمية ، وتحقيق أهدافها الكمية والكيفية بشكل كفء وفعال [١].

وهكذا أصبح ينظر للجامعات على أنها مراكز للعلم والتطور فهى ذات قيمة تاريخية وحضارية ، وهى أيضاً التى تعطى الدفعة التى تسير حركة التاريخ [٢].

ونظراً لأهمية التعليم فى شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، فقد اعتبرته العديد من المجتمعات – على اختلاف أنماطها – الركيزة الأساسية لهذا التطور ، وأعتبر أن تطوير كفاءته منوط بمقدرته على تحقيق أهدافه ، وأن أى قصور فى هذه الكفاءة يجعله عرضة للنقد من قبل المجتمع بسبب عدم وفائه بإحتياجاته [٣].

وهكذا أصبحت دراسة كفاية التعليم الجامعى ضرورة مسيطرة على رجال التربية خاصة وأن الأصوات بدأت تتعالى بالشكوى من قلة كفاية هذا النظام .

وتأسيساً على ما تقدم برزت أهمية دراسة الكفاية الداخلية لجامعة قاريونس من أجل تقويمها وتطويرها ، لكى تحقق أهدافها القومية والمحلية والجامعية ، وخلق أجيال قادرة على الوفاء بطموحات وأهداف المجتمع الليبى .

مشكلة البحث :

كان من نتيجة الاقبال الكبير على التعليم الجامعى بليبيا أن بدأت هذه الجامعات تعانى مشكلة الأعداد الكبيرة ، فقد زادت أعداد الطلاب فى العام الجامعى (١٩٩٤/٩٣) عن أعدادهم عام (١٩٧٠/٦٩) بنسبة قدرها (٣٢٠٠ ٪) حيث كان أعداد الطلاب فى

---

(1) Victor G. Onshkin : Planning the Development of Universities , Paris, Unesco, IIEP, 1973, p. 102 .

(٢) السيد حسن حسنين : الجامعات المصرية بين الواقع والمستقبل ، العلوم التربوية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، يوليو ١٩٩٣ ، ص ١٠١ .

(3) Jamil Salmi " The Higher Education Crisis in Developing Countries : Issues, Problems, Constraints and Reforms " International Review Education , Vol. 38, 1991 . pp. 20-21 .

العام الجامعى (١٩٧٠/٦٩) ٣٦٦٣ طالباً فأصبحوا فى العام الجامعى (١٩٩٤/٩٣) ١١٨٨٦٩ طالباً . وتظهر حدة هذه المشكلة عندما تكون الموارد المالية المتاحة غير كافية للانفاق على هذه الأعداد . فعلى الرغم من زيادة موازنة التعليم ، إلا أن هذه الزيادة لا تتناسب مع الأعداد الهائلة المنخرطة فى التعليم ، الأمر الذى ترتب عليه مشكلات عديدة منها :

١ - هبوط مستوى الخدمة التعليمية وانعكاسها على مستوى الخريج .

٢ - التكدس الطلابى الهائل فى المدرجات والمعامل .

٣ - القصور الواضح فى الأجهزة والمعدات والوسائل التعليمية .

٤ - نقص فى الخدمة التعليمية والكتب والمراجع .

٥ - الضغط على الكليات النظرية لقبول أعداد أكبر من الطلاب يزيد عن طاقتها مما أثر فى كفاءة خريجيها .

مما تقدم يمكن تحديد مشكلة البحث فى الأسئلة الآتية :

١ - ما واقع الكفاية الداخلية لنظام التعليم بجامعة قاريونس ؟

٢ - ما الأساليب والعوامل التى تؤدى إلى انخفاض الكفاية الداخلية لنظام التعليم بجامعة قاريونس ؟

٣ - ما واقع الكفاية الداخلية الكمية لنظام التعليم بجامعة قاريونس فى ضوء بعض المؤشرات ؟

٤ - ما واقع الكفاية الداخلية الكيفية (النوعية) لنظام التعليم بجامعة قاريونس فى ضوء بعض المؤشرات .

٥ - كيف يمكن رفع الكفاية الداخلية لنظام التعليم الجامعى كماً وكيفاً ؟

أهمية البحث :

بين دخول مرحلة تعليمية معينة والتخرج منها توجد العملية التعليمية نفسها وهى جوهر أى نظام تعليمى ، وما يحدث داخل هذه العملية التعليمية مثل محتوى المناهج ، وطرق التدريس والأساليب التنظيمية والإدارية ووسائل التقويم وغير ذلك يحدد فى النهاية عائد النظام التعليمى وإنتاجيته .

ولذلك فأى تقصير فى استخدام الوسائل والأساليب يؤدى إلى فقد وتدهور فى مدخلات النظام ، وبالتالى ينتج مخرجات غير قادرة على تلبية احتياجات المجتمع من حيث الكم والكيف ، وهكذا الحال بالنسبة لنظام التعليم الجامعى ، فأى تقصير فى عملية تنسيق الطلاب أو فى نظام الأشراف العلمى والمتابعة ، أو التقصير فى توفير الامكانات اللازمة من مختبرات وأجهزة ومعامل ومكتبات ونظم إدارية وخلافه ، سيؤدى هذا التقصير بالضرورة إلى انخفاض كفاية هذا النظام وإنتاجيته .

ومما لاشك فيه أن زيادة الكفاية الداخلية للنظام التعليمى أو انخفاضه تنعكس على نفقاته وكلفته ، وتطرح مسألة أساسية من مسائل التخطيط وهى مسألة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، والوصول إلى أكبر عائد ممكن بأقل نفقات ممكنة ، والحقيقة أن النظام التعليمى الذى يشكو الهدر والفاقد المادى نتيجة الرسوب والتسرب نظام يهدر إمكاناته المادية والبشرية حيث يضطر إلى الانفاق على عدد كبير لتخرج عدد أقل . فالطلاب الفاشلون باقون فى الجامعات غير مهتمين بما ينفق عليهم ولا يحاولون من جانبهم بذل أى جهد لينالوا هذا القدر من التعليم والثقافة ، والمشكلة الأصعب هى خروج هذه النوعية من الطلاب التى تضر بالمجتمع بدرجة أكبر من نفعها له [١].

وفى ضوء ما سبق تتضح أهمية دراسة الكفاية الداخلية لنظام التعليم بجامعة قاريونس وتحديد ما يقع فيه من إهدار والبحث عن الوسائل التى تؤدى إلى زيادة هذه الكفاية وخاصة فى بلد مثل ليبيا بدأ يشكو قلة الموارد المالية والبشرية (نتيجة لحصار أمريكا لها وانخفاض عوائد النفط) للوفاء بحاجات الأعداد المتزايدة من الطلاب ، الأمر الذى يستلزم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة عن طريق زيادة إنتاجية وكفاءة نظام التعليم الجامعى وتخريج أعداد أكبر وأفضل بنفس الموارد المتاحة .

ويمكن أن نحدد أهمية البحث فى النقاط التالية :

- إن جامعة قاريونس هى أول جامعة إنشأت فى ليبيا ، وتعتبر الأن ثانى جامعة من

---

(١) أحمد الصفتى وسامى السيد فتحى : تحليل جوانب العائد والتكلفة الاجتماعية للتعليم الجامعى ، بحث مقدم إلى ندوة " سياسة التعليم الجامعى ، الأبعاد السياسية والاقتصادية " ، التى ينظمها مركز البحوث والدراسات السياسية ، ٢٤ - ٢٥ يناير ١٩٩٠ ، جامعة القاهرة ١٩٩٠ ، ص ٢٥ .

حيث الحجم وعدد الطلبة الملتحقين بها (بعد جامعة الفاتح بطرابلس) ولذلك فهى أدعى للدراسة والبحث للوقوف على الواقع الفعلى لهذه الجامعة .

- إن التقويم العلمى للجامعات يعد عنصراً مهماً من العناصر التى تساعد على التخطيط العلمى السليم واتخاذ القرارات الملائمة التى تساعد على تطوير هذا التعليم بشكل يتفق مع متطلبات التنمية الشاملة .
- إن التقويم العلمى للجامعات يساعد على التعرف على الفاقد فى التعليم الجامعى كماً وكيفاً ومن ثم يساعد فى البحث عن الطرق والوسائل التى تعين على رفع كفاية التنظيم الجامعى .
- يفيد التقويم العلمى للجامعات فى تحديد مدى النجاح فى الوصول إلى الأهداف المرسومة واكتشاف مدى المطابقة بين ما هو كائن وما يجب أن يكون عليه سعى هذه الجامعات لتحقيق أهدافها .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على الجوانب التالية :

١ – واقع الكفاية الداخلية لنظام التعليم بجامعة قاريونس .

٢ – واقع الكفاية الداخلية لنظام التعليم بكل كلية من كليات جامعة قاريونس .

٣ – المشكلات والصعوبات التى تواجه الكفاية الداخلية لنظام التعليم بجامعة قاريونس .

٤ – وضع تصور مقترح يمكن أن يعين الجامعة على تحقيق أهدافها بصورة أفضل فى ضوء الامكانات والموارد المتاحة للجامعة .

حدود البحث :

تقتصر هذه الدراسة على جامعة قاريونس باعتبارها من أعرق الجامعات الليبية – أول جامعة إنشأت فى ليبيا – والتى لم تتناولها دراسة سابقة فى هذا الموضوع .

- وينصب محور الدراسة فى مجال رئيسى واحد هو " **الكفاية الداخلية** " كما ورد فى العنوان " **الكفاية الداخلية لنظام التعليم بجامعة قاريونس** " .

- شمل البحث الكليات الخمسة التابعة للجامعة وهى :
  الآداب ، القانون ، الاقتصاد ، العلوم ، والهندسة .
- اقتصار الدراسة الميدانية بكليات الجامعة على طلاب السنة الرابعة بكلية الآداب والقانون ، وطلاب الفصلين السابع والثامن بكلتى الاقتصاد والعلوم ، وطلاب الفصلين التاسع والعاشر بكلية الهندسة ، حيث أنهم أمضوا أربع سنوات دراسية أو أكثر تبلورت خلالها آراؤهم واكتسبوا معارف وخبرات يستطيعون من خلالها تقييم الواقع الحالى بكلياتهم ، بالإضافة إلى قدرتهم على الإجابة على كل التساؤلات بصراحة وبدون تحفظ أو رهبة .

منهج البحث :

على ضوء طبيعة المشكلة وحدودها اتضح أن أنسب المناهج لها هو المنهج الوصفى التحليلى الذى " يصف الوضع الراهن للمشكلة ويقوم بتشخيصها وتحليلها وتفسيرها " [١]، والذى يقوم على الخطوات التالية :

١ - الوصف الشامل للظاهرة موضوع الدراسة من خلال ما يتوفر لدى الباحث من بيانات ومعلومات وحقائق وإحصائيات متصلة بها .

٢ - تحليل الحقائق والمعلومات والبيانات الإحصائية بهدف الوقوف على الواقع الكيفى والكمى لنظام التعليم الجامعى .

٣ - تفسر تلك البيانات والمعلومات والحقائق للظاهرة موضوع الدراسة فى ضوء الاتجاهات المعاصرة لرفع الكفاية الداخلية لنظام التعليم بجامعة قاريونس .

- **المنهج التاريخى** : حيث أن هذه الدراسة ستتعرض لنشأة وتطور وفلسفة وأهداف التعليم الجامعى بصفة عامة ، والتعليم بجامعة قاريونس بصفة خاصة ، وهى فى ذلك تعتمد على الوثائق والقرارات الرسمية الصادرة تاريخياً فى هذا المجال .

---

(١) جون وبست : مناهج البحث التربوى ، ترجمة عبدالعزيز غانم الغنام ، مؤسسة الكويت للتقدم ، إدارة التأليف والنشر ، الكويت ١٩٨٨ ، ص ٤٦ .

مصادر البحث :

سوف يعتمد الباحث فى جمع مادته العلمية على المصادر التالية :

١ - القوانين والقرارات واللوائح والنشرات المنظمة للتعليم الجامعى ، وكذلك البيانات والمعلومات والاقتراحات التى تصدرها جهات الاختصاص .

٢ - الدراسات والمراجع والدوريات والكتب العربية والأجنبية التى تناولت التعليم الجامعى بصفة عامة والكفاية الداخلية والخارجية بصفة خاصة .

٣ - استمارة إستبانة موجهة لعينة من أعضاء هيئة التدريس .

٤ - استمارة إستبانة موجهة لعينة من طلاب الجامعة .

مصطلحات البحث :

الكفاية : هى الحصول على مقدار محدد من المخرجات بأدنى قدر ممكن من المدخلات أو الحصول على أقصى قدر ممكن من المخرجات من مجموعة محددة من المدخلات .

الكفاية الداخلية : تعبر عن مدى قدرة النظام التعليمى على القيام بالأدوار المتوقعة منه، وتقاس بمقدار ما يتدفق بين صفوفه ومراحله وما يترتب على ذلك من نتائج .

الكفاية الخارجية : وهى مقدار الفوائد التى يحصل عليها الخريجون والمجتمع من الاستثمار التعليمى ومدى تطابق هذه النتائج مع خطط المجتمع .

الكفاية الإنتاجية : هى الوصول إلى أفضل النتائج فى عمليات الإنتاج وذلك بتحقيق أقصى إنتاج ممكن بأقل نفقة من الموارد ، أو تحقيق نفس الإنتاج مع تخفيض الموارد .

الكفاية النوعية : ويقصد بها نوعية الخريج ومدى قدرته على أداء الأعمال المنوطة إليه والتى أعده لها النظام التعليمى .

الكفاية الكمية : ويقصد بها عدد الطلاب الذين يخرجهم النظام بنجاح .

وسيتطرق الباحث إلى الكفاية والكفاية الداخلية والخارجية والإنتاجية والنوعية والكمية بشيئ من التفصيل فى الفصل الثالث .

الفقد الكمى : هو محصلة الطلاب الراسبين فى صفوفهم لسنة أو أكثر وترك الآخرين منهم المرحلة الدراسية دون إكمالها بنجاح [١].

ويشمل الفقد : التسرب والرسوب .

التسرب : وهو أن يترك الطالب المدرسة قبل نهاية العام الأخير من المرحلة الدراسية التى ينتمى إليها .

الرسوب : وهو إعادة الدراسة بنفس الصف عاماً آخر [٢].

الدراسات السابقة :

لابد للباحث وهو يتناول هذا الموضوع من ضرورة التعرف على ما كتب حوله من بحوث ودراسات سابقة ، وذلك لبديهة واضحة ، وهى أن نقطة البداية فى أى دراسة علمية جديدة منطلقة مما إنتهت إليه البحوث والدراسات السابقة .

والدراسات والبحوث العلمية عن التعليم فى ليبيا عموماً قليلة ، وأقل منها تلك التى تناولت التعليم العالى ، وتنعدم بصفة خاصة الدراسات التى تناولت التعليم الجامعى وكفايته على وجه التحديد . ومن ثم عمد الباحث إلى بحوث ودراسات سابقة وإن لم يتصل بليبيا إلا أنها متصلة بموضوع البحث مجالاً ونوعاً . وقد أمكن تقسيمها إلى قسمين :

القسم الأول : دراسات تناولت الكفاية بنوعيها الداخلية والخارجية لنظام التعليم الجامعى .

القسم الثانى : دراسات تناولت الإهدار التربوى كمؤشر لمستوى الكفاية الداخلية .

والباحث سيتناول دراسة كل من القسمين مبيناً موضوع الدراسة وأهدافها ، وأسئلة البحث ، والمنهج المستخدم ، موضحاً أهم النتائج التى توصلت إليها كل دراسة ، كما حاول الباحث إبراز كيفية استفادته من هذه الدراسات .

---

(١) حكمت البزاز وجانيت خضر ينى : التسرب فى التعليم ، الجمهورية العراقية ، وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوى ، دار الجاحظ للطباعة والنشر ، بغداد ١٩٨٥ ، ص ص ٣ - ٤ .

(٢) أحمد ابوالعباس ومسارع الراوى ، الإهدار فى التعليم الابتدائى فى العراق ، جامعة بغداد ، مركز البحوث التربوية ، بغداد ١٩٨٤ ، ص ٤ .

أولاً : دراسات تناولت الكفاية بنوعيها الداخلية والخارجية لنظام التعليم الجامعى .

١ – الكفاية الداخلية لنظام التعليم بجامعة الأزهر [١]:

تدور هذه الدراسة حول واقع الكفاية الداخلية لنظام التعليم بجامعة الأزهر ، والأساليب والوسائل التى يمكن إتباعها لتحقيق زيادة هذه الكفاية ، حيث قام الباحث بطرح مجموعة من التساؤلات أجابة عنها الرسالة .

- ما هى المتغيرات المحيطة بمدخلات نظام التعليم الجامعى ، وما مدى التفاعل بين هذه المتغيرات ، وما الصلة بينها وبين الكفاءة الداخلية لنظام التعليم ؟
- ما واقع الكفاءة الداخلية لنظام التعليم على مستوى كليات جامعة الأزهر ، وعلى مستوى الجامعة ؟
- كيق يمكن إحداث التعديل فى مدخلات النظام التعليمى لجامعة الأزهر على نحو يؤدى إلى مخرجات أفضل دون زيادة فى كلفة النظام نفسه ؟

وقد استعان الباحث فى دراسته بالمنهج الوصفى التحليلى ، كما اعتمد على أسلوب تحليل البيانات والمعلومات الإحصائية لرصد التطور الكلى لأعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ، ثم لحساب مؤشرات الكفاية الداخلية الكمية ، والتكاليف المهدرة نتيجة الرسوب والتسرب .

وانتهى الباحث من خلال دراسته المسحية إلى أن جامعة الأزهر خلال عشر سنوات من سنة ١٩٧١ إلى سنة ١٩٨١ م قد زاد عدد طلابها بنسبة (١٣٣ ٪) وزاد عدد طالبتها بنسبة (٧٣٦ ٪) ، وقد واكبت هذه الزيادة زيادة فى عدد أعضاء هيئة التدريس مما أدى إلى انخفاض نصيب عضو هيئة التدريس بالنسبة إلى عدد الطلاب ، فقد كانت هذه النسبة عام ١٩٧١ عضو هيئة تدريس لكل ٤٠ طالب .

وفى تحليله للكفاءة الداخلية الكمية استطاع الباحث أن يخلص إلى أهم النتائج التالية :

---

(١) حسن عبدالمالك : الكفاءة الداخلية لنظام التعليم بجامعة الأزهر ، (رسالة دكتوراه غير منشورة) ، كلية التربية جامعة الأزهر ، ١٩٨٢ .

١ – يتخرج فى الكليات النظرية القديمة من كل فوج عدده (١٠٠٠) طالب ، (٢٧٩) خريجاً فى كلية الدراسات الإسلامية و (٨٥٠) خريجاً فى كلية اللغة العربية ، و (٧٩٨) خريجاً فى كلية الهندسة .

أما بخصوص نسبة الخريجين الذين ينهون المرحلة الجامعية فى خلال المدة الرسمية المحددة من أصل (١٠٠٠) طالب فقد انخفضت إلى (٣ر٩ ٪) من مجموع الخريجين فى كل من كلية الدراسات الإسلامية واللغة العربية ، و (٧ر٩ ٪) فى كلية طب الأسنان ، و (٢ر٣٨ ٪) فى كلية العلوم . ولا يخفى أن هذه النسبة توضح أن الرسوب يلعب دوراً مهما فى كمية الفقد فى الجهد والمال .

٢ – ومما يؤيد ذلك نتائجه التى توضح أن النسبة المئوية للخريجين الذين يبقون للإعادة مرتين أو أكثر خلال المرحلة الجامعية تصل إلى حوالى (٧٠ ٪) فى كلية مثل كلية الدراسات الإسلامية ، أما فى كلية البنات فالنسبة أقل من ذلك بكثير ، إذ تتراوح بين (٩ ٪) و (٣١ ٪) .

٣ – يتضح أن عدد المتسربين كبير ، فمثلاً فى كلية اللغة العربية يتسرب (١٥٠) طالب من كل (١٠٠٠) طالب ، وفى كلية البنات تتسرب (١٧١) طالبة من كل (١٠٠٠) طالبة ونفس العدد فى كلية التجارة و (٢٥٢) طالبة فى كلية العلوم .

وقد حاول الباحث أن يوضح التوزيع المئوى للمتسربين حسب الصفوف الدراسية، فوجد أن أعلى مستوى للتسرب فى السنة الأولى (٩١ ٪) فى كلية الشريعة والقانون بأسيوط ، و (٥٨ ٪) فى كلية اللغة العربية ، إلا أن هذه النسبة تقل كثيراً فى مستوى السنتين الثالثة والرابعة .

٤ – عندما قاس الباحث معامل الكفاءة وجد أن هذا العامل يتجاوز (٨٠ ٪) فى كلية واحدة هى التجارة بنات – وهو يصل إلى (١٠٠ ٪) فى الحالة المثالية التى لا إعادة فيها ولا تسرب – ، و (٨٠ ٪) فى كلية التربية ، و (٣٠ ٪) فى كلية الدراسات الإسلامية واللغة العربية .

٥ – وفيما يتصل بعدد السنوات التى استثمرت إنتاج خريج واحد – وهو مؤشر يوضح مدى الإهدار الناتج عن الرسوب والتسرب – نلاحظ أن هذا العدد يصل إلى (٥ر٤) سنة فى كلية الدراسات الإسلامية ، و (٧ر٤) سنة فى كلية التجارة بنات ،

وذلك فى الكليات التى تمتد فيها الدراسة إلى أربع سنوات ، أما فى كلية طب الأسنان فيلاحظ أن العدد وصل إلى (٨) سنوات والهندسة (٧) سنوات والطب بنين (٨) سنوات والطب بنات (٧ر٧) سنوات .

٦ - أوضح الباحث أن جملة التكاليف المهدرة نتيجة للرسوب والتسرب ، بلغت حوالى (٢٧ ٪) من المبالغ المخصصة كنفقات جارية من ميزانية الجامعة ، وذلك خلال سنوات ١٩٧٦ - ١٩٧٩ ، ويتركز الإهدار فى الإنفاق نتيجة للرسوب فى السنة الأولى فى معظم الكليات ، كما أوضح تحليل الإهدار فى الإنفاق حده الأعلى (٧ر٢٠ ٪) فى كليات أصول الدين بالقاهرة ، وحده الأدنى (٦ ٪) فى كلية الطب بنين . والحقيقة أن هذه النتائج تمثل مؤشراً خطيراً فى التعليم الجامعى الأزهرى ، لأنها تعطى فكرة عن مدى الإهدار الكبير الناجم عن ظاهرة الرسوب والتسرب .

هذا وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية فى أنها من الدراسات التى تهتم بكفاية التعليم الجامعى ، كما تتفق معها فى المنهج الذى اعتمدت عليه فى دراستها للكفاية. وقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة للتعرف على كيفية قياس الكفاية الداخلية الكمية للجامعة والمؤشرات التى يجب التركيز عليها عند القياس . وكذلك استفادت منها فى الإطار النظرى للبحث وخاصة فى تحديد الإطار المفاهيمى له .

٢ - التعليم العالى المصرى تقويمه واتجاهات مستقبلية [١]:

استهدفت هذه الدراسة إلقاء الضوء على التعليم العالى ومشكلاته الرئيسية مثل سياسة القبول ، والإهدار فى التعليم العالى المصرى ومعدلاته وكيفية علاجه ، والمصروفات الدراسية والمشكلات المتعلقة بالتوازن بين الثقافتين النظرية والعلمية ، ومشكلات هيئات التدريس ، هذا بالإضافة إلى مشكلات الجامعات الإقليمية .

وقد أجابت الدراسة على الأسئلة التالية :

- ما هى الأسباب التى تكمن خلف مشكلة القبول فى التعليم العالى ، وما وسائل حلها ؟
- هل هناك توازن بين الثقافتين الإنسانية والعملية فى الجامعات المصرية ؟

---

(١) محمد سمير حسانين : التعليم العالى المصرى تقويمه واتجاهات مستقبلية ، (رسالة دكتوراه غير منشورة) ، كلية التربية جامعة عين شمس ، ١٩٧٢ .

- هل هناك توازن بين أعداد الطلاب وأعداد أعضاء هيئة التدريس فى التعليم العالى المصرى ؟ وما هى أهم الاتجاهات العالمية فى ذلك ؟
- ما هى أهم مشكلات التعليم العالى فى مصر ؟
- هل هناك فاقد فى معاهد التعليم العالى المصرى ؟ ما أسبابه وما مظاهره ؟ وما السبل الكفيلة لتقليله ؟

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفى ، مع استخدام المنهج التاريخى فى بعض النواحى والإحصاء فى بعض النواحى الأخرى .

ومن أهم النتائج التى توصل إليها الباحث :

- ضعف الكفاية الداخلية الناتج عن " الفقد " الذى أثر تأثيراً كبيراً على مخصصات التعليم العالى وألتهم جزءاً كبيراً منها .
- وجود عجز فى أعداد أعضاء هيئة التدريس ، تعانى منه الكليات النظرية أكثر من الكليات العملية .
- عدم تكافؤ توزيع الطلاب بين الكليات النظرية والعلمية . ومن ثم فقد تم التوسع فى الكليات النظرية على حساب الكليات العملية .
- زيادة تكلفة الطالب فى الكليات العملية عنه فى الكليات النظرية وبالتالى كان من السهل التوسع فى إنشاء الكليات النظرية على حساب الكليات العملية .
- التحسن الملحوظ فى زيادة الإنفاق الفعلى على الخدمات التعليمية .

على الرغم من اختلاف هذه الرسالة عن البحث الحالى حيث أنها تعالج بعض المشاكل التى يعانى منها التعليم الجامعى المصرى ، وأثر هذه المشكلات على الكفاية الداخلية ، فى حين أن البحث الحالى يركز على تحليل الكفاية الداخلية لجامعة قاريونس وقياس جوانب الهدر فيها ، والعوامل والأسباب المؤدية إليها ، إلا أن الباحث استفاد من هذه الدراسة فى تكوين خلفية عامة عن مجال التعليم الجامعى ومشكلاته الرئيسية ، وكذلك بلورة أبعاد مشكلة البحث الحالى .

٣ - الكفاية الداخلية للجامعات الإقليمية فى ج.م.ع. [١]:

استهدفت هذه الدراسة التعرف على واقع الكفاية الداخلية للجامعات الإقليمية فى ج.م.ع ، ومعرفة إلى أى مدى يختلف مستوى الكفاية الداخلية باختلاف طبيعة الدراسة (نظرية أم عملية) وباختلاف نظام الدراسة (انتظام أم إنتساب) .

وقد اتخذت الدراسة من جامعة المنصورة مجالاً لها كمثال للجامعات الإقليمية فى ج.م.ع ، كما اقتصرت على الكفاية الداخلية الكمية والكيفية الداخلية المرتبطة بمستوى التكلفة ، مستعينة فى ذلك بالمنهج الوصفى ، ومنهج دراسة الحالة ، وقد طبقت " إعادة تركيب الحياة الدراسية لأحدى الأفواج على طلاب المرحلة الجامعية الأولى المقيدين بالصف الأول بكليات الجامعة لقياس الكفاية الداخلية للجامعة " . ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج :

- انخفاض مستوى الكفاية الداخلية للجامعات الإقليمية بصفة عامة ، وجامعة المنصورة بصفة خاصة ، وذلك بسبب عدة عوامل أهمها : الرسوب ، التسرب ، نقص عدد أعضاء هيئة التدريس ، عدم ملائمة المبانى والتجهيزات ، التوسع فى نظام الإنتساب بالكليات النظرية ، فتح باب القبول على مصرعيه فى الكليات النظرية ، تكلفة الطالب . حيث إتضح أن الزيادة فى التكلفة زيادة شكلية وليست فعلية .
- انخفاض مستوى الكفاية الداخلية فى الكليات النظرية عنه فى الكليات العملية ، وفى نظام الإنتساب عنه فى نظام الانتظام .

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية فى أنها من الدراسات التى تتخذ من كفاية التعليم الجامعى مجالاً لها ، كما تتفق معها أيضاً فى الأدوات والطرق التى اعتمدت عليها فى قياس الكفاية . ولكنها تختلف عنها فى تركيزها على الجامعات الإقليمية فى ج.م.ع ، فى حين أن الدراسة الحالية تركز على جامعة قاريونس بليبيا . وقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة فى تحديد أبعاد الكفاية الداخلية .

---

(١) هادية محمد رشاد : الكفاية الداخلية للجامعات الإقليمية فى ج.م.ع ، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية التربية جامعة المنصورة ، ١٩٨٤ .

٤ – دراسة تقوميه للكفاية الداخلية للدراسات العليا الجامعية فى العلوم الطبيعية[١] :

ركزت هذه الدراسة على الكفاية الأكاديمية فى العلوم الطبيعية كمجال للبحث ، ومن الأسباب التى دفعت الباحث للقيام بهذه الدراسة :

- ارتفاع نسبة الفاقد فى الدراسات العليا للعلوم الطبيعية .
- النقص الحاد فى أعضاء هيئة التدريس والمشرفين على الدراسات العليا .
- قلة الامكانات المالية للتوسع فى إرسال طلاب الدراسات العليا للخارج .
- الشكوى المستمرة من نظام الإشراف على الرسائل الجامعية .

وللتغلب على هذه المشاكل دعت الحاجة إلى ضرورة إعادة النظر فى الدراسات العليا من حيث واقعها وإمكاناتها البشرية ومن حيث مدى تحركها مع محددات الكفاية الخارجية . وقد ركزت الدراسة على تقويم نظام الإشراف العلمى على الرسائل الجامعية باعتباره العمود الفقرى لهذه الدراسات بغية الكشف عن الكفاية الداخلية الأكاديمية لهذا النظام وتحديد العوامل المؤثرة إيجابياً إو سلبياً .

وبناءً على ذلك فقد تصدى الباحث للإجابة على التساؤلات التالية :

- كيف يمكن تنظيم الإشراف على الدراسات العليا ؟
- هل الإشراف الفردى المتبع حالياً كاف لكى يتحقق التكامل المطلوب فى البحوث العلمية ، أم الاتجاه إلى نظام الإشراف الجامعى على طلاب الدراسات العليا ؟
- ما الصعوبات والمشاكل التى تواجه نظام الإشراف المتبع حالياً ؟
- ما خصائص كل من الأستاذ المشرف ، وطالب الإشراف ؟

وقد استخدم الباحث فى دراسته المنهج الوصفى ، ومنهج دراسة الحالة وأدواتها المختلفة ومنها السجلات والوثائق الرسمية .

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية :

- تحديد وصياغة أهداف رئيسية لنظام الإشراف العلمى ، والعمل على دراستها وتقويمها باستمرار .

---

(١) محمد ضياء الدين زاهر : دراسة تقوميه للكفاية الداخلية للدراسات العليا الجامعية فى العلوم الطبيعية، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، كلية التربية جامعة عين شمس ، ١٩٧٨ .

- ضرورة اشتراط التخصص الدقيق للمشرف فى حالة الإشراف .
- السماح للأستاذ الجامعى بحق الإشراف العلمى بمفرده .
- مراجعة بعض الشروط الخاصة بتعيين وترقية أعضاء هيئة التدريس وإعفائهم من الأعمال الإدارية وتعويضهم تعويضاً مادياً مجزياً .
- تخفيض مدة الحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه بحيث لا تزيد عن ست سنوات .
- إتاحة الفرصة للطالب لكى يختار من يشرف عليه .
- توحيد اساس التقييم العلمى للرسائل العلمية الجامعية داخل الجامعات المصرية .
- تطوير وتدعيم الأجهزة العلمية المعاونة لنظام الإشراف .

وعلى الرغم من أن هذه الرسالة تختلف عن البحث الحالى حيث أنها تتركز حول نظام الدراسات العليا الجامعية فى العلوم الطبيعية لعينة من المشرفين وطلاب الدراسات العليا بقسم الفيزياء وتقويم نظام الإشراف العلمى ، فى حين أن البحث الحالى يكشف عن واقع الكفاية الداخلية ، وقياس جوانب الهدر البشرى والمادى والبحث عن الأسباب والعوامل المؤدية إليه فى جامعة قاريونس . إلا أن الباحث استفاد من هذه الدراسة فى التعرف على بناء أدوات البحث بأسلوب وظيفى .

٥ – تكلفة الطالب فى التعليم الجامعى العراقى وأثرها فى كفايته الداخلية [١] :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تكلفة الطالب فى جامعة بغداد وعلاقة هذه الكلفة بالكفاية الداخلية .

وتكمن مشكلة البحث فى التساؤل الرئيسى التالى :

- كيف يمكن استخدام محاسبة التكاليف فى تحديد تكلفة الطالب الفعلية فى التعليم الجامعى العراقى ؟ وما مدى تأثيرها فى الكفاية الداخلية ؟

ومن خلال الدراسة حاول الباحث التعرف على :

- حجم التمويل والإنفاق المستخدمين على مستوى الجامعة وكليتى الآداب والعلوم .

---

(١) غانم سعيد العبيدى : تكلفة الطالب فى التعليم الجامعى العراقى وأثرها فى كفايته الداخلية ، (رسالة دكتوراه غير منشورة) ، كلية التربية جامعة عين شمس ١٩٧٧ .

- إستقراء واقع الكفاية الداخلية للتعليم فى جامعة بغداد وكلتى الآداب والعلوم .
- كيف يمكن استخدام محاسبة التكاليف كأداة من أدوات التبويب والتحليل وتحديد تكلفة الطالب فى جامعة بغداد ؟
- إحداث تغيير أو تعديل فى بعض مدخلات النظام على نحو يحقق مخرجات أو نتائج أفضل بدون تغيير أو زيادة فى التكلفة .

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفى ، ومنهج تحليل النظم ، وقام بتحليل البيانات الإحصائية . وأعتمد الباحث على الاستبيان كأداة للبحث لاستقراء واقع الكفاية الداخلية. كما استخدم طريقة إعادة تركيب الحياة الدراسية لأحد الأفواج بكليتى الآداب والعلوم فى جامعة بغداد لدراسة الكفاية الداخلية الكمية .

وهذه الدراسة حاولت الربط بين تكلفة الطالب الجامعى العراقى والكفاية الداخلية لنظام التعليم الجامعى ، وذلك بحساب تكلفة الطالب الفعلية إلى جانب إستقراء الكفاية الداخلية الكيفية على مستوى الجامعة من خلال استبيان واحد موجه إلى أعضاء هيئة التدريس والطلاب بكليتى الآداب والعلوم ويشمل مدخلات النظام من (أهداف – هيئة التدريس – طرق التدريس – وسائل تعليمية – مكتبات – إلى غير ذلك من المدخلات).

ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة ما يلى :

١ – فى مجال تحليل الإنفاق والتكاليف :

- إن الرواتب والمخصصات استنفدت نسبة مرتفعة من إجمالى التكاليف فى الكليات المختلفة بجامعة بغداد ، فهى فى المتوسط بلغت نسبة (١٧ر٣٨ ٪) ، نالت الأعمال الإدارية نصيباً كبيراً ومرتفعاً بلغ نسبة (٢ر٣٤ ٪) من ميزانية الجامعة . وجاءت هذه الزيادة نتيجة زيادة العاملين وليس نتيجة تحسين الخدمات الإدارية .
- إن المستلزمات والخدمات مثل الأثاث والتجهيزات العلمية والكتب والخدمات الطلابية إستنفذت نسبة قدرها (٥٤ر١٩ ٪) .
- بلغت تكلفة الطالب السنوية الفعلية فى عام ١٩٦٨/٦٧ (٣٢ر٢٢٣) ديناراً عراقياً .
- تكلفة الطالب فى الكليات العلمية أكثر من الكليات النظرية .

٢ – فى مجال الكفاية الداخلية فى جامعة بغداد وكلياتها :

- بلغ مجموع الفاقد ٢٨ ٪ من إجمالى الطلبة المقبولين خلال الفترة المحددة بخطة البحث .
- بلغت نسبة عضو هيئة التدريس إلى الطالب فى كلية الآداب (١ : ٣٥) وفى كلية العلوم (١ : ١٨) .
- مناهج ومقررات الدراسة فى هاتين الكليتين بحاجة إلى إعادة نظر ولا سيما الجانب التطبيقى والعملى .
- تعانى كليات الجامعة من قصور فى أبنيتها ومرافقها ، وعدم كفاية مختبراتها والوسائل التعليمية فيها .

وتصل الرسالة إلى نتيجة مفادها أن هناك قصوراً فى المدخلات والعناصر التعليمية التى تشكل مقومات الهيكل التنظيمى لهذه الكفاية ، إلى جانب وجود خلل فى عمليات التفاعل بين هذه المدخلات ، وقد برز هذا القصور فى أسلوب استخدام التمويل والإنفاق على أوجه الأنشطة والخدمات التعليمية .

يتماثل البحثان – هذا البحث والبحث الحالى – فى أنهما يتناولان الكفاية الداخلية ، غير أن الأول يدور حول تكلفة الطالب وأثرها على الكفاية الداخلية فى حين أن البحث الحالى يتناول تحليل الكفاية الداخلية الكمية ومعدلات الهدر فيها ، بإعتبارها مؤشراً على نوعية الكفاية الداخلية .

تميز البحث الحالى عن الرسالة السابقة فى تحليل الكفاية الداخلية الكمية وحساب مؤشرات الهدر البشرى والمادى فيها ، والبحث عن العوامل والأسباب المؤدية إليها ميدانياً .

ثانياً : دراسات تناولت الإهدار التربوى كمؤشر لمستوى الكفاية الداخلية :

٦ – الفاقد الكمى وعوامله فى التعليم الجامعى المصرى [١] :

تتركز هذه الدراسة حول الفاقد الكمى وعوامله بإعتباره العامل الأساسى لخفض الكفاية الداخلية ، والناتج عن بطء تدفقهم من صف إلى آخر (الرسوب) ومن عدم قدرتهم على استكمال المرحلة وانسحابهم منها (التسرب) وما يصاحب ذلك من خسائر اقتصادية وبشرية تلحق بالجامعة والمجتمع فى الوقت الذى تزداد فيه حاجة التعليم الجامعى لموارد مالية نتيجة متغيرات من داخل وخارج الجامعة ، وعليه تحددت مشكلة البحث فى الفقد الكمى الطلابى رسوباً وتسرباً إلى خارج المرحلة الجامعية الأولى مع التركيز فقط على الرسوب بجامعة عين شمس بحيث عالج تفصيلياً العوامل المرتبطة والمسببة له لتحديد النسب والأوزان والدلالات والفروق الإحصائية وتفسير ذلك فى :

- كل كلية من كليات الجامعة .
- وكل صف من صفوف الكلية .
- وبين الطلبة والطالبات .
- وبين المنتظمين والمنتسبين .

وقد تضمنت الدراسة مجموعة فروض أكدت النتائج صحة بعضها ، وعدم صحة بعضها الآخر .

واستخدم الباحث المنهج الوصفى للحصول على معلومات كمية وكيفية عن محاور البحث ومشكلته من خلال الدراسة النظرية لمجال الدراسة ، ثم أجرى دراسة لرصد أهم العوامل المتصلة بمشكلة البحث .

وأهم أدوات البحث تصميم استبيان لتحديد أهم عوامل الرسوب ، وجه لعينة من الراسبين فى العام الجامعى ١٩٧٣/٧٢م لجميع كليات الجامعة العشرة .

---

(١) حسان محمد حسان : الفاقد الكمى وعوامله فى التعليم الجامعى المصرى ، (رسالة دكتوراه غير منشورة) ، كلية التربية جامعة عين شمس ١٩٧٥ .

ومن النتائج الهامة التى توصلت إليها الرسالة ما يلى :

- تخسر جامعة عين شمس – ظاهرياً – ما يزيد عن ٢٠ ٪ من استثماراتها السنوية نتيجة الرسوب .
- تخسر الجامعة مباشرة – ظاهرياً – ١٥٨ جنيهاً لكل خريج طب و ١٥٠ جنيهاً لكل خريج علوم ، ١٤٤ جنيهاً لكل خريج هندسة و ١٠٠ جنيه لكل خريج زراعة، نتيجة متوسط الرسوب بكل كلية منها .
- وصلت نسبة المفصولين من الجامعة فى بعض السنوات إلى حوالى ١٠ ٪ من المقيدين بها .
- بلغت نسبة هيئة التدريس إلى الطلاب (٢١٤:١) فى كلية التجارة ، ونسبتهم إلى المنتظمين والمنتسبين (٣٧٢:١) ، وفى كلية التربية (٩٢:١) فى سنة ١٩٧٣/٧٢ .

أجمع أفراد العينة على أن معظم أسباب الرسوب ترجع إلى عوامل داخل النظام الجامعى ، يمكن ترتيبها كالآتى :

- أوضح ٦١ ٪ من إجمالى عينة الدراسة أن قلة الوقت المخصص للحوار مع أساتذتهم سبب هام جداً فى رسوبهم ، ارتفعت هذه النسبة لدى عينة الهندسة إلى ٧٥ ٪ .
- بين ٦١ ٪ من إجمالى العينة أن ضخامة حجم بعض المواد الدراسية سبب هام فى رسوبهم .
- اعتبرت ٤٩ ٪ من العينة أن قضاء أغلب اليوم الدراسى بالكلية نتيجة سوء توزيع الجداول الدراسية وصعوبة أسئلة المواد التى رسبوا فيها ، وصدور الكتاب الجامعى قبل الامتحانات بفترة غير كافية لاستذكارها ، ثلاثة أسباب هامة جداً فى رسوبهم .
- أفاد ٤ر٣٨ ٪ منهم أن قلة الوقت المخصص للتدريبات العملية سبب هام جداً فى رسوبهم ، وارتفعت هذه النسبة إلى ٤٤ ٪ لدى عينة الكليات العملية و ٦ر٥٨ ٪ لدى عينة الهندسة . والجدير بالملاحظة أن مجموع الظروف الشخصية والعائلية والاقتصادية كانت أقل ارتباطاً برسوب العينة فى التعليم الجامعى .

استفاد الباحث من هذه الرسالة فى إثراء خلفيته النظرية ، وبلورة مشكلة البحث الحالى ، ورسم حدوده ، والتعرف على المنهج المستخدم فى دراسة الفاقد الكمى والعوامل المؤدية إليه ، كما وجهت البحث الحالى إلى دراسة الأسباب المؤدية إلى

ضعف الكفاية الداخلية الناتجة عن الهدر وكذلك العوامل المسببة للرسوب والتسرب من داخل النظام الجامعى ، باعتبارها أهم ظاهرتين تؤديان إليها .

يتفق الباحثان فى تناول الهدر البشرى والمادى فى التعليم الجامعى ، غير أن الرسالة السابقة ركزت على بحث وتفصيل العوامل المؤدية إلى الرسوب ، وتحديد النسب والأوزان والدلالات والفروق الإحصائية وتفسيرها من داخل وخارج التعليم الجامعى ، وأثر ذلك على التكلفة . فى حين أن البحث الحالى ركز على تحليل واقع الكفاية الداخلية وحساب معاملاتها الرئيسية للتعرف على كم الهدر البشرى والمادى والبحث عن الأسباب والعوامل المؤدية إليه من داخل نظام الجامعة بما يتيح التعديل والتغيير فى أحد مكونات النظام ، ونظمه الفرعية أو فيها جميعاً . فالرسالة الأولى تقدم مدخلات لعلاج الأسباب التى تؤدى إلى الفقد وبخاصة الرسوب فى نظام التعليم وتطويره . أما البحث الحالى فيقدم مدخلات لرفع كفاية الأداء الداخلى للنظام الجامعى .

٧ – دراسة استطلاعية للفاقد فى معاهد التعليم العالى فى ج.م.ع وعلاجه [١] :

حاولت هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية :

- ما نسب الفاقد فى معاهد التعليم العالى ، وإلى أى حد تختلف من نوع إلى أخر ؟
- إلى أى حد يرتبط الفاقد فى معاهد التعليم العالى بالعوامل التالية :

درجة الطالب فى الثانوية العامة أو الثانوية الفنية ، ونوع التعليم الذى تخرج منه ، وسن الالتحاق بمعاهد التعليم العالى ، وموطن إقامة الطالب وبعده عن مكان الدراسة ، والمستوى الاقتصادى للطالب ومهن الأباء .

- ما متوسط عدد سنوات الدراسة بمعاهد التعليم العالى ؟
- ما هو معامل الارتباط بين مستوى الخريج فى معاهد التعليم العالى ومستوى درجات الطالب فى امتحان الشهادة الثانوية أو الثانوية الفنية ؟

---

(١) محمد أحمد الغنام : دراسة استطلاعية للفاقد فى معاهد التعليم العالى فى جمهورية مصر العربية وعلاجه ، مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى البلاد العربية ، الدورة التخصصية الأولى فى كيفية خفض الإهدار ، بيروت ١٩٧٣ .

وقد استخدم الباحث الطريقة الوصفية التحليلية مع الاستعانة بالطريقة التاريخية فى بعض النواحى والإحصاء فى نواح أخرى .

ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة ما يلى :

١ - أظهرت نتائج العينة أن ٢٠٨ طالب فقط من أصل ٤٠٢ طالب تخرجوا فى المدة المقررة ، فكأن نسبة (٦ر٥٠ ٪) تمثل فاقداً ، وتوزيع نسبة الفاقد كالآتى : (٨ر٢٩٪) تسرب و (٨ر٢٠ ٪) رسوب .

٢ - هناك معامل إرتباط بين كبر سن الطالب عند التحاقه وبين الرسوب والتسرب أو الانقطاع ، (٧٠ ٪) من عينة الراسبين تراوح سن التحاقهم بين (٥ر١٨ - ٥ر٢٠) سنة .

٣ - أبناء العاملين بالزراعة والتجارة أعلى رسوباً وتسرباً من أبناء الموظفين والعمال. فالبنسبة لعينة الراسبين (٤ر٢٨ ٪) أبناء فلاحين ، (٢٥ ٪) أبناء تجار ، فى حين أن (٩ر١٥ ٪) أبناء موظفين ، وحوالى (٨ ٪) أبناء عمال و (٧ر٢٢ ٪) لم يحددوا وظائف أبائهم .

وبالنسبة لعينة المتسربين (٣٨ ٪) أبناء تجار ، (٥ر٣٧ ٪) أبناء فلاحين و (١٥٪) أبناء موظفين و (٥ر٩ ٪) أبناء عمال .

٤ - لم تكشف الدراسة عن ارتباط دال بين الرسوب وبعد موطن الأسرة عن المعهد ، بينما كان (٥٨ ٪) من عينة المتسربين من مناطق بعيدة عن معاهد الدراسة .

٥ - وأخيراً كشفت الدراسة أن متوسط مدة البقاء فى المعاهد العليا ست سنوات أى بزيادة قدرها سنتان بالنسبة للمعاهد الزراعية والتجارية وسنة واحدة للمعاهد الصناعية ، مما يعنى أن الفاقد الزمنى فى النوعين الأولين يربو على الـ (٥٠ ٪).

تعتبر هذه الدراسة خطوة جيدة حيث قامت بمسح ميدانى للتعرف على حجم ظاهرة الفاقد وبعض المتغيرات المرتبطة به ، وبطبيعة الحال لم تشمل كل المتغيرات ، كما أن منهجها كان إحصائياً مبسطاً درس الفوج فى المدة المقررة ولم يتبع بقية أعداده سواء المتسربة أو الراسبة .

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية فى كونها تتركز حول الفاقد فى معاهد التعليم العالى وإلى أى حد يرتبط الفاقد بدرجة الطالب وسن الالتحاق والمستوى

الاقتصادى للطالب ... الخ . أما الدراسة الحالية فهى تهتم بدراسة الكفاية الداخلية لجامعة قاريونس ، كما أن هناك اختلافاً فى المنهج المستخدم ، ففى هذه الدراسة استخدم الباحث العديد من المناهج منها الوصفى والتاريخى والإحصائى ، أما الدراسة الحالية فقد استخدمت المنهج الوصفى والمنهج التاريخى .

هذا وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة خاصة فيما يتعلق بالفاقد وهو أحد المحاور الرئيسية لهذه الدراسة .

الدراسات الأجنبية :

٨ - مقاييس الكفاءة [1]:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة مدى الكفاءة فى التعليم الجامعى فى اثنتى عشرة دولة - إستراليا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا ، إيران ، اليابان ، المكسيك ، بولندا ، السويد، تايلاند ، المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية .

ويرى الباحث فى هذه الدراسة أن مفهوم الكفاءة فى التعليم العالى لدى الكثير يشوبه الغموض وعدم الوضوح ، نتيجة الاعتماد فى قياس الكفاءة على معيار الكلفة والعائد وقيمة الإنفاق مقارنة بالمخرجات ، وأعداد الطلاب المتخرجين سواء فى مرحلة التعليم الجامعى أو الدراسات العليا وعدد الأبحاث التى تجرى بالجامعات ، ويتم الاعتماد على هذه المعايير كقياس لكفاءة التعليم الجامعى وذلك بناءً على مطالبة المجتمع بضرورة رفع الكفاءة الإنتاجية للجامعات ، مما يؤدى إلى زيادة أعداد الطلاب المتخرجين كمقابل لما يخصصه المجتمع من موارد مالية لهذه الجامعات .

واستخدم الباحث فى دراسته المنهج الوصفى التحليلى المكتبى ، واعتمد فى دراسته لنظم التعليم فى تلك الدول على العديد من الاحصائيات المتمثلة فى النسب المئوية لأعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، والكلفة المالية ، والنفقات لتحقيق مخرجات التعليم العالى، وهذه الإحصائيات غطت الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٠م.

---

(1) Howard Bowen, " Measurements of Efficiency ", In Clark Kerr and others, 12 Systems of Higher Education : 6 Decisve Issues , International Coucncil for Education Development, New York, 1978.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والتى من أهمها :

أنه من الصعب قياس الكفاءة فى التعليم الجامعى عن طريق قياس الكفاءة الكمية فقط كما هو معمول به فى الميادين الأخرى غير التعليم ، ويدلل الباحث على ذلك بالقول أن هناك بعض المؤشرات التى لا يمكن قياسها كمياً ، مثل المؤشرات المتعلقة بنوعية التعليم ، أو الإنتاجية التى يمكن الحصول عليها ، وقدرات الفرد فى حياته العملية ، وما يرتبط بها من قيم ودافعية الجهد ، والإنتماء والمشاركة والوفاء بمتطلبات الأدوار من الفرد فى حياته . كما توصلت الدراسة إلى أن الكفاءة الخارجية (المخرجات) مرتبطة بالكفاءة الداخلية لنظام التعليم ، فالإنتاجية لنظام التعليم هى عبارة عن العلاقة بين تكلفة الإنتاج التعليمى لفترة زمنية والمنافع المتراكمة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها وهى التى لا يمكن الحصول عليها من نتائج التعليم لأطول فترة زمنية وهذه العلاقة مرتبطة بفكرة معدل الكلفة والعائد .

وقد قدمت هذه الدراسة العديد من التوصيات الخاصة بتحديد الكفاءة الخارجية للتعليم العالى أهمها :

١ - يجب دراسة كفاءة نظام التعليم بشكل عام (دراسة النظام ككل من مدخلات وعمليات ومخرجات) .

٢ - تقييم النتائج والمخرجات على أساس مدى تحقيقها لأهداف التعليم وليست على أساس هدف أو هدفين فقط .

٣ - يجب أن يكون التقييم للنتائج والمخرجات على أساس أنها تحقق تطوير تنمية الفرد فى جميع نواحى الحياة (المهارة ، والمعتقدات الدينية ، والاهتمامات ، والثقافة العامة ، وتحقيق الأهداف الخاصة لكل فرد) .

٤ - يجب أن يكون التقييم على أساس مقارنة أعداد الطلاب بالمتخرجين .

٥ - يجب أن يكون التقييم على أساس التركيز على التغيير الذى يحدث والمطلوب نتيجة للخبرة والعملية التعليمية التى حصلوا عليها بعد التحاقهم بالجامعات .

٦ - يجب أن يكون التقييم عملياً عن طريق دراسة بعض العينات من الخرجين والتأكد من تحقيق أهداف التعليم العالى من خلال الدراسات التجريبية .

٧ – يجب أن يكون التقييم لمخرجات التعليم العالى من خلال مؤسسات التعليم العالى ذاتها ، وليس من قبل الدولة أو مؤسسات خارجية أخرى .

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية من حيث أنها تركز على كفاءة التعليم الجامعى بشكل عام فى الأنظمة التعليمية الاثنى عشر دولة ، بينما الدراسة الحالية تركز على الكفاءة الداخلية لجامعة قاريونس ، وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة فى العديد من الجوانب المتعلقة بتقييم الكفاءة الداخلية فى الجوانب التعليمية .

٩ – كفاءة وسمعة ومكانة الإنتاج العلمى بجامعات الولايات المتحدة الأمريكية[1]:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم كفاءة الجامعات الأمريكية من خلال تقييم المدخلات والمخرجات لهذه الجامعات .

فالمدخلات تعتبر أحد مصادر التقييم لكفاءة هذه الجامعات والمتمثلة فى نوعية الطلاب الذين يقبلون بهذه الجامعات ، وكذلك نوعية وكفاءة أعضاء هيئة التدريس ، وكذلك تعتبر المخرجات أحد مصادر التقييم والمتمثلة فى حجم الطلاب ونوعيتهم وأعداد الخريجين فى مختلف التخصصات ، وكذلك عدد ونوعية البحوث التى تصدرها هذه الجامعات ، كما تدخل فى عملية تقييم هذه الجامعات الإنفاق المالى من قبل الدولة ومرتبات أعضاء هيئة التدريس والباحثين بهذه الجامعات .

والمعايير التى تم تطبيقها فى التقييم فى هذه الدراسة يمكن أن تكون معايير لتقييم الأقسام والجامعات والكليات الأخرى .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها :

١ – أثبتت الدراسة أن العشرين جامعة ذات السمعة الجيدة هى من الجامعات التى تقدم دراسات عليا ، وهى تقدم برامج الدكتوراه فى جميع المجالات الأدبية والعلمية وإتضح أنها تمثل ٧٠ ٪ من مجموع البرامج التى تقدم بالجامعات الأمريكية .

٢ – إتضح أن هذه الجامعات تتمتع بتوفير نظام جيد للمعلومات ، مما ساهم فى توفير المعلومات الكافية لصانعى القرارات وواضعى المناهج العلمية . وتعتبر جامعة

---

(1) Joseph W. Mcguire and others, "The Efficient, Producation, Reputation, by Prestige Research Universisties in The United States " , Journal of Higher Education, Vol. 59, No. 4 July - August, 1988.

بوكلى وبيل وبرتستون من أفضل الجامعات ذات السمعة العالمية للخريجين فى العديد من التخصصات .

٣ - إتضح أن هذه الجامعات لديها التقنيات الحديثة الكافية التى تؤهل أعضاء هيئة التدريس والباحثين لإنتاج البحوث ، وأن هناك تنافساً علمياً بين الأقسام العلمية والكليات والمراكز البحثية بهذه الجامعات فى مجال البحث العلمى .

٤ - إتضح من هذه الدراسة أن الكفاءة ليست لها علاقة بتبعية هذه الجامعات للقطاع العام أو الخاص ، وإنما نوعية أعضاء هيئة التدريس والطلاب والإدارة المستخدمة فى تسيير هذه الجامعات .

٥ - أثبتت الدراسة أن قطاع الصناعة له تأثير فى إنتاجية هذه الجامعات بإعتبارها أحد المصادر الهامة للتمويل .

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية من حيث إهتمامها بدراسة كفاءة المدخلات والمخرجات لجامعات الولايات المتحدة الأمريكية ، أما الدراسة الحالية فتهتم بدراسة الكفاية الداخلية لجامعة قاريونس . وقد استفاد الباث من العديد مما تطرقت اليه هذه الدراسة وبشكل خاص فيما يتعلق بإنتاجية الجامعات .

١٠ - تقييم صدق مؤشرات التعليم العالى [١] :

تهدف هذه الدراسة إلى التأكد من صدق المؤشرات المستخدمة حالياً فى تقييم مؤسسات التعليم العالى ، حيث لوحظ أن الاعتماد على بعض المؤشرات المستخدمة فى التقييم يشوبه الكثير من عدم الثقة والخطأ ، ولا يتمتع بصدق المفاهيم والمؤشرات نتيجة الاعتماد على بعض الاحصائيات والبيانات غير الدقيقة عن أعداد الطلاب المسجلين بالجامعات والكلفة التعليمية للطلاب .

كما حاولت هذه الدراسة التعرف على كيفية تحديد المؤشرات وطرق إختيارها وفحص صدق هذه المؤشرات الخاصة لتقييم مؤسسات التعليم العالى .

---

(1) Constace C. Schmits, "Assessing the Validity of Higher Education Indicators" Journal of Higher Education , Vol. 64, No. 5, Septmper, October, 1993 .

واستخدم الباحث فى هذه الدراسة المنهج الوصفى التحليلى ، حيث قام بتحليل وفحص العديد من المؤشرات والمعايير المستخدمة من قبل مؤسسات التعليم العالى ذاتها ، أو عن طريق مؤسسات خارجية متخصصة فى تقييم هذه المؤسسات المنتشرة بالولايات المتحدة .

وكانت الأسئلة الواردة فى هذه الدراسة تتضمن العديد مما يأتى :

١ - ما مدى صدق المؤشرات المستخدمة فى تقييم نظم التعليم العالى لتحديد السمعة والمكانة العلمية لهذه المؤسسات ؟

٢ - هل يوجد اختلاف بين مؤسسات التعليم العالى فى الولايات المتحدة الأمريكية فى تحديد المؤشرات المستخدمة لتحديد الكفاءة والجودة لتلك النظم ، وبالتالى تحديد سمعتها ومكانتها العلمية ؟

وقام الباحث بتوزيع إستمارة إستبيان على أربع مؤسسات كبرى للتعليم العالى بالولايات المتحدة الأمريكية لتحديد المؤشرات والمقاييس فى تقييم المؤسسات التعليمية التابعة لها وبالتالى تحديد سمعتها ومكانتها العلمية .

وكانت نتائج الدراسة كما يلى :

١ - أكدت الدراسة على أنه من الممكن أن تكون المدخلات إحدى المؤشرات التى تتنبأ بسمعة ومكانة الجامعة .

٢ - كما أكدت على أن نتائج الاختبارات المستخدمة لقبول الطلاب والخاصة بتحديد قدراتهم وإمكاناتهم العلمية ، من الممكن أن تكون من المؤشرات الخاصة بتحديد سمعة ومكانة الجامعة العلمية ، وكذلك تتنبأ بمعدلات التخرج والرسوب .

٣ - أكدت الدراسة أيضاً على أن هناك عوامل خارجية لها تأثير فى معدلات التخرج والرسوب ، والتى لها تأثير واضح على مخرجات الجامعات .

٤ - أوضحت الدراسة كذلك وجود تفاعل بين هذه المؤشرات جميعاً ومؤسسات التعليم العالى ، وهذا بدوره أثر على درجة الصدق الذى يتم الحصول عليه لتلك المؤشرات .

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية من حيث كونها تحاول تقييم صدق المؤشرات المستخدمة فى تقييم نظم التعليم العالى بالولايات المتحدة الأمريكية ، أما

الدراسة الحالية فهى تهتم بدراسة الكفاية الداخلية لجامعة قاريونس . وقد إستفاد الباحث من هذه الدراسة فى العديد من الجوانب والخاصة بتحديد بعض المؤشرات الخاصة لتقييم مؤسسات التعليم العالى .

التعليق العام على الدراسات السابقة :

حاول الباحث التعرض للدراسات السابقة التى تناولت موضوع الكفاية الداخلية أو الخارجية بشكل مباشر أو غير مباشر ، وذلك إنطلاقاً من أن الدراسات السابقة تساعد الباحث على إقتحام مشكلة البحث بعمق وتساعده على التعرف على الادبيات المرتبطة بالدراسة وتفتح له الأفاق الواسعة للاطلاع عليها لينطلق منها .

ولو نظرنا فى الدراسات السابقة نجد أنها تشابهت جميعاً من حيث استخدام منهج البحث الأساسى إلى جانب إنفراد بعض الرسائل بالإستعانة ببعض المناهج المساعدة أو أدوات البحث الأخرى ، كما هو واضح من العرض السابق ، وهذه ميزة أفادت الدراسة الحالية منها فى السيطرة على المنهج والأدوات حتى النهاية .

وتختلف هذه الدراسات عن الدراسة الحالية فى بعض الجوانب وتتفق معها فى البعض الآخر ، أما الإختلاف الجوهرى فقد كان من حيث خصوصيات الموضوع للدراسة الحالية ، وهو التعرض للكفاية الداخلية لجامعة قاريونس .

وقد استفادت الدراسة الحالية كثيراً من هذه الدراسات وخاصةً فى الإطار النظرى لها وبصفة أخص فى تحديد مفهوم الكفاية وكيفية قياسها والإجراءات التى يمكن إتباعها عند تحليل الكفاية الداخلية للجامعة .

تخطيط البحث :

سوف يحقق البحث أهدافه من خلال تخطيطه إلى الفصول التالية :

الفصل الأول : ويدور حول الإطار العام للبحث ويشمل :

المقدمة ، مشكلة البحث ، أهمية البحث ، أهداف البحث ، حدود البحث ، منهج البحث ، مصادر البحث ، مصطلحات البحث ، الدراسات السابقة ، تخطيط البحث .

الفصل الثانى : ويدور حول التعليم الجامعى فى الجماهيرية – النشأة والتطور – ويتضمن التتبع التاريخى لنشأة الجامعات وتطورها ، الفلسفات التى تقوم عليها الجامعات ووظائفها ، نشأة التعليم الجامعى فى الجماهيرية العربية الليبية ، أهداف التعليم الجامعى فى الجماهيرية العربية الليبية ، وظائف التعليم الجامعى فى الجماهيرية العربية الليبية .

الفصل الثالث : ويدور حول النظام التعليمى بجامعة قاريونس ويشمل :

النظام التعليمى وعناصره الأساسية ، مكونات النظام التعليمى بجامعة قاريونس والذى يتكون من (المدخلات ، العمليات والمخرجات) .

الفصل الرابع : ويدور حول الكفاية الداخلية لنظام التعليم الجامعى ويشمل :

الكفاية الداخلية (مفهومها وجوانبها) مؤشرات الكفاية لنظام التعليم الجامعى ، مناهج وأساليب دراسة الكفاية الداخلية فى التعليم الجامعى .

الفصل الخامس : ويشمل دراسة تطبيقية لواقع الكفاية الداخلية بجامعة قاريونس ، حيث يتناول التطور الكمى لأعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ، الكفاية الداخلية الكمية لنظام التعليم بكل كلية من كليات الجامعة ، حساب تكلفة الطالب والتكاليف المهدرة نتيجة الرسوب والتسرب بكل كلية من كليات الجامعة .

الفصل السادس : ويتضمن إجراءات الدراسة الميدانية (خصائص مجتمع الدراسة ، عينة الدراسة وطريقة إختيارها وتصميمها ، أدوات البحث ، إجراءات تطبيق الاستبانة ، المعالجة الاحصائية) .

الفصل السابع : ويتضمن تحليل نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها .

الفصل الثامن : ويتضمن النتائج العامة والتصور المقترح لتطوير الكفاية الداخلية بجامعة قاريونس .